سلسلة نزار الارشادية

(12)

صرخة من اجل عراق زراعي مزدهر

الدفاعات الزراعية

(حماية الزراعة الوطنية)

الدكتور
نزار مصطفى الملاح
استاذ متمرس/جامعة الموصل

الدفاعات الزراعية
(حماية الزراعة الوطنية)

الدكتور

نزار مصطفى الملاح

استاذ متمرس

جامعة الموصل

محفوظة جميع الحقوق

الدفاعات الزراعية (حماية الزراعة الوطنية)

تأليف : أ. د. نزار مصطفى الملاح

سنة الطبع : 1441 هـ / 2020 م

بلد الطباعة : موصل - العراق

الناشر :

العلا للطباعة والنشر

الموصل - العراق

المقدمة

ان الزراعة في العراق اليوم تعاني الكثير من المشاكل التي أدت جميعها الى تراجع الزراعة وتأثرها الى الحد الذي أدى الى ان تصبح الأراضي القاحلة فيه هي الصفة المميزة للأراضي العراقية فضلا عن ان نسبة كبيرة من المنتجات الزراعية المختلفة الموجودة في الأسواق هي منتجات مستوردة وبأسعار منخفضة تجعل المزارعين العراقيين يعزفون عن زراعها لان كلفة انتاجها في العراق اعلى من أسعار المنتجات المستوردة الموجودة في الأسواق المحلية.

ان عزوف المزارعين عن زراعة حقولهم أدى الى ما يلي:

أولا) جفاف وتدهور الأراضي الزراعية وزيادة مستوى الملوحة فيها.

ثانياً) هجرة المزارعين الى المدن المجاورة بحثا عن اعمال أخرى مما زاد من أعباء المدن التي تشكو أصلا من البطالة وقلة الخدمات.

ثالثاً) ضياع المبالغ الهائلة التي انفقت على استصلاح التربة والأراضي الزراعية.

رابعاً) تدهور مشاريع الري وتوقفها عن العمل أحيانا بسبب عدم زراعة الأراضي التي ترويها تلك المشاريع.

وإذا اضفنا الى ما سبق ان نسبة العاملين في مجال الزراعة في العراق هي بحدود 27% وان هذا النسبة تزيد كثيرا في المناطق الريفية فأننا سنجد أنفسنا امام مشاكل تخص اقتصادنا وامننا الغذائي.

لذا سأحاول في هذه المقالة الصغيرة طرح بعض من الأفكار التي قد تساهم في حل هذه الإشكالية.

عراق الذهب الأخضر

قبل اكتشاف حقول النفط (الذهب الأسود) في الأراضي العراقية، كان معظم سكان العراق يعملون في الزراعة مما أدى الى وجود فائض في الإنتاج الزراعي وكان يتم تصدير هذا الفائض الى دول الخليج العربي.

ان زراعة الذهب الأخضر في العراق لم تأتي من الفراغ وانما كان العراق ولازال يمتلك كل مقومات الزراعة التي يمكن ان تجعل منه بلدا زراعيا متطورا ومصدراً لذهبه الأخضر، ولعل اهم هذه المقومات هي:

أولا) امتلاكه لنهرين عظيمين هما دلجة والفرات اللذان يمتدان من الشمال الى الجنوب إضافة الى روافدهما.

ثانياً) امتلاكه لأراضي زراعية شاسعة صالحة للزراعة لم تستغل منذ زمن بعيد.

ثالثاً) يمتلك العراق يد عامله زراعية فنية واعداد كبيرة من المهندسين الزراعيين ومهندسي الري.

رابعاً) امتلاك مصادر الطاقة.

خامساً) امتلاكه لإمكانيات مالية كبيرة وخيرات هندسية وفنية قادرة على إقامة السدود ومشاريع الري التي يحتاجها العراق.

سادساً) العراق من البلدان الذي يمتلك طبوغرافية ومناخ تمكنه من زراعة الجوز والنخيل واللذان يختلفان كثيرا في احتياجتهما للنمو والإنتاج.

ان امتلاك العراق لهذه المقومات جعلت منه بلدا مخيفا ليس على المستوى الزراعي فقط بل وعلى المستوى الصناعي والتجاري وغيرها.

ان الخوف من هذا المخيف (العراق) دفع الكثير من الدول الزراعية المنتجة الى بذل الجهود المستمرة من اجل اجهاض الزراعة العراقية بالعديد من الوسائل ولعل من أهمها إشاعة ثقافة الاعتماد على النفط والقول بان العراق يمتلك ثروة نفطية كبيرة يستطيع استخدامها في سد احتياجاته الغذائية والصناعية المختلفة من أجهزة ومعدات وانهم وجدوا لخدمتنا لقاء الثروة التي أعطاها الله لنا. هذا اضافة الى تصدير المنتجات الزراعية والصناعية الى العراق بأسعار رخيصة تجعل من الصعب على المزارع والفلاح العراقي من منافستها إضافة لما سبق فان لجوء الجهات الحكومية المتخصصة لمعالجة شحة بعض المواد او المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية الى الاستيراد دون دراسة أسباب هذه الشحة وهذا النقص غالبا ما أدى الى منافسه الإنتاج المحلي لهذه المواد بدلا من تشجيع زيادة انتاجها لسد النقص.

هذه الأسباب وغيرها من السياسات الإدارية والدولية كانت السبب الرئيس في تراجع الزراعة العراقية.

ما العمل من اجل حماية الزراعة العراقية؟

ان حماية الزراعية الوطنية هو عمل شاق وجبار لا يقل عن حماية الوطن نفسه وان هذه الحماية لا تقع على عائق الدولة فقط بالرغم من أهميته وانما هو عمل تضامني يتحمل جزء منه المواطنين بمستوياتهم المختلفة فالوطن للجميع وحمايته مسؤولية الجميع.

ان حماية الزراعة العراقية يتطلب اتخاذ الإجراءات التالية:

أولا) وضع ضرائب على المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية المستوردة بحيث تكون أسعارها اعلى بكثير من أسعار المواد الزراعية المنتجة محليا. كما يمكن استخدام اموال الضرائب تلك لدعم المزارعين العراقيين.

ثانياً) دعم المنتوج النهائي للفلاح او المزارع العراقي عند انخفاض أسعاره في السوق نتيجة زيادة الإنتاج وذلك بشراء نسبة معينة من ذلك المنتج او المحصول للحفاظ على مستوى معين من الأسعار في الأسواق المحلية وذلك بتخزين ذلك المحصول او تحويله الى معامل الصناعات الغذائية.

ثالثاً) توفير المواد الداخلة في الزراعة من بذور ومبيدات واسمدة واعلاف وأجهزة الري والكائن والآلات بالأسعار السائدة في الأسواق العالمية وعدم دعمها لان ذلك يشجع المزارعين على بيعها وتهريبها الى الخارج بدل استخدامها في الزراعة.

رابعاً) تشجيع انشاء جمعيات المزارعين المتخصصة مثل جمعية مزارعي الطماطة وجمعية مزارعي القطن وجمعية مزارعي الحنطة والشعير وهكذا حيث تقوم هذه الجمعيات بما يلي:

1- تحديد المساحات المزروعة من المحصول الذي تختص بزراعته الجمعية ومناطق زراعته وتحديد المشاكل والمعوقات التي تقف امام التوسع في زراعة هذا المحصول.

2- القيام بعمل دراسات إحصائية عن المزارعين والمساحات المزروعة بذلك المحصول لتنظيم عملية انتاجه وذلك لتجنب تذبذب أسعاره في الأسواق المحلية.

3- إقامة الندوات حول أحدث الطرائق المستخدمة في زراعته وتعريف المزارعين بالأصناف ذات الإنتاجية العالية والمقاومة للآفات.

خامساً) زيادة وعي المواطن على شراء المنتوج الزراعي المحلي والابتعاد عن المستورد مع تحمل شحة المنتج المحلي أحيانا لتشجيع المزارع العراقي على العمل والإنتاج.

سادساً) ان الثورة الزراعية التي عاشها العراق في سبعينات القرن الماضي وما رافقها من إخفاقات يجب ان تدرس بعناية لتجنب الأخطاء التي أدت الى فشلها.

سابعاً) ان مناخ العراق وطبوغرافيته تشجع على انشاء مراكز بحوث تختص بزراعة المحاصيل غير الموجودة في العراق مثل الموز والمانجو والهيل والقرفة والشاي والفلفل الأسود الخشن والدارسين وغيرها وذلك بالاستعانة بالمزارعين الرواد.

ثامناً) تطوير مشاريع الري وتقنيات استخدام المياه لزيادة المساحات المزروعة.

ان هذه الاقتراحات لتطوير الزراعة العراقية هي غيض من فيض التي تزخر بها عقول العراقيين والتي ارجو ات تكون هذه المقالة حافزا لتلك العقول في رفد الزراعة بما يطورها من أفكار واقتراحات.